(28-32)

الدولة الفلسطينية المستقلة في السياسة الخارجية الامريكية

ماذا بعد كامب ديفيد؟!

كثرت التساؤلات حول قمة كامب ديفيد. حول فشلها المطلق والنسبي، ومدى النجاح الذي حققته في اختراق بعض المحرمات التي كانت بالنسبة للاءات باراك خارج امكانية التفاوض. ولقد توصل بعض انصار نظرية المؤامرة ان القمة قد توصلت إلى نتائج هامة لا يمكن تسويتها لدى الطرفين دون تحضيرات مادية على ارض الواقع قد تحتاج إلى بعض التحركات الدموية المحدودة. ولكن حقائق الامور اكدت على ان الرئيس كلينتون قد مني بالفشل الذريع. وقد عبر عن ذلك خروجه من رزانة موقفه كوسيط وضامن للاتفاقيات عندما اطلق تصريحات هي في جوهرها تتنافى مع مرجعية عملية السلام، التي هو اهم راع لها. فالقدس الغربية والشرقية هي اراض محتلة من قبل اسرائيل، حسب القرار الاممي (181) الذي على اساسه تم اعتماد اسرائيل دولة في الامم المتحدة. ولا يجوز ان تتحول الاراضي المحتلة إلى عاصمة للمحتلين. وهو ما عبر عنه الموقف الاوروبي، والالماني بالتحديد. اما حق تقرير المصير فهو قضية يدرك كلينتون انها لا بد ان تكون خاصة بالشعب صاحب العلاقة. فهي بطبيعة جوهرها عملية يقوم بها الشعب بنفسه دون مشاركة احد، ودون الاتفاق مع احد، ودون التفاوض على هذا الحق الذي كرسه الرئيس الامريكي الاسبق ولسون، والذي على اساسه تحولت الولايات المتحدة من مستعمرات كانت جزءاً لا يتجزأ من التاج البريطاني إلى دولة مستقلة ذات سيادة. ولم يكن مطلوباً من الرئيس جورج واشنطن ان يتفاوض على اعلان استقلال الولايات المتحدة في الرابع من يوليو تموز 1776، مع ادوارد السادس ملك بريطانيا آنذاك. والتي اعترفت بالولايات المتحدة بعد سبع سنوات من اعلانها وذلك في ايلول 1783.

ان تصريحات الرئيس كلينتون وما حملته من تهديدات مباشرة وغير مباشرة للشعب الفلسطيني وقيادته التي صمدت في مواجهة الضغوط المركزة من ترهيب وترغيب، ان دلت على شيء فانها كشفت مدى الفشل الذي شعر به الرئيس كلينتون. ولكنه بدل ان يصب جام غضبه على باراك الذي اوقعه في فخ عقد القمة دونما اساس أو مرجعية، قام وصب جام غضبه على الاخ ابو عمار الذي نصحه ان يتريث ليكون الترتيب المسبق ضامنا لنجاح القمة.

كان باراك قد خدع كلينتون عندما اوحى له بان لديه من الاوراق التي تجعل ياسر عرفات يوافق عليها، لكنه لا يستطيع كشفها حتى لاقرب وزرائه ومستشاريه. كما انه اوحى للرئيس كلينتون بان عرفات يفاوض حتى حافة الهاوية ثم يتراجع ويغير موقفه. وقد كان استعراض مسيرة التراجعات الفلسطينية في وجه السياسة الاسرائيلية منذ اوسلو الاول وحتى شرم الشيخ يوحي بامكانية حشر الرئيس عرفات في زاوية تفرض عليه التراجع عن مواقفه وتخفيض توقعاته. ولقد لعب الرئيس كلينتون هذا الدور سابقا مع نتنياهو بعد توقيع بروتوكول الخليل.. والصعود إلى جبل ابو غنيم والمواقف الفلسطينية المتشنجة ضد الاستيطان وضد استمرار التفاوض قبل وقف عملية الاستيطان.. وضاعت كل هذه اللاءات واستمر الاستيطان واستمر اعتقال الاسرى واستمرت المماطلة فيما يتعلق بالمطار والممر الآمن. وعشرات القضايا بما فيها اعادات الانتشار، ولم يتخذ الجانب الفلسطيني قرارا حاسما بوقف المفاوضات، بل ظلت هي الخيار الوحيد عمليا للسلطة الوطنية. وتنطلق احيانا شعارات الخيارات جميعها مفتوحة.. ولكن من يحاول

الخروج عن خط سياسة السلطة يجد نفسه داخل سجونها.

هذه الحيثيات جعلت باراك الذي اوصد الباب امام عملية التفاوض الثنائية سواء في القناة العلنية أو السرية حول قضايا الوضع النهائي، وكذلك قناة المفاوضات حول قضايا المرحلة الانتقالية، جعلته يقنع كلينتون بان القمة الثلاثية وحشر عرفات بينهما سيفرض نتائج ايجابية حتمية، وحيث ان هذه الخطة لم تكن من بنات افكار باراك فحسب، ولكنها كانت وليدة افكار المايسترو الصهيوني دينس روس، الذي هو مبعوث كلينتون لعملية السلام وبالتالي لم يتردد كلينتون من ضرب عرض الحائط بنصيحة الاخ ابو عمار بعدم الدعوة إلى القمة قبل التحضير السليم لها. وبعد التجربة العملية ظهر لهم ياسر عرفات بشكل لم يعهدوه خلال مرحلة المفاوضات حول الوضع الانتقالي. لقد كان متساهلا خلال تلك المرحلة. وهو يدرك ان ما لا تستطيع اخذه اليوم عليك اخذه غدا. وبالتالي كانت نظرية التراكم هي التي تسود سياسة عرفات التفاوضية.. (خذ.. وطالب) اما وقد عقدت قمة من اجل الوضع النهائي فانك لن تستطيع ان تطالب بعدها بشيء.. وبالتالي تسود سياسية التكامل في الهدف. ولكي يصبح الاخ ابو عمار في مركز القوة فانه التزم بقرارات الشرعية الدولية التي تشكل خط الحل الوسط الاخير. والذي لا يمكن التراجع عنه، لان في ذلك انتهاكا لحرمة قرارات الشرعية الدولية. وجاءت الثوابت التي يحملها الاخ ابو عمار إلى القمة ولكنها في الحقيقة لم تكن ثوابت تفاوضية وانما ثوابت لتنفيذها، فالحدود التي استقرت حسب القرار 242، 338 عند حدود الرابع من حزيران 1967 ليست الثابت الفلسطيني حسب القرار (181) الذي يعطي للشعب الفلسطيني 46 % من مساحة فلسطين وهو ما يعادل ضعفي الاراضي المحتلة عام 1967 والتي تشكل 23 % فقط.

اما القدس فهي بشقيها الشرقية والغربية تعتبر اراض محتلة وليس من حق اسرائيل ضمها أو اتخاذها عاصمة.

ويبقى حق العودة والتعويض سائدا في كل المجالات استنادا إلى القرار 194.

وتصبح المستوطنات غير الشرعية ليس فقط تلك المتواجدة في الاراضي المحتلة 1967 وانما في الاراضي التي خصصها القرار (181) للدولة العربية الفلسطينية.

ان الحل الوسط في قضايا المرحلة الانتقالية يعني تأخير التسليم الباقي ضمن الجدول الزمني. ولقد تعلم المفاوض الفلسطيني من خلال الممارسة ان المفاوض الاسرائيلي يتصرف كالمرابي الجشع الذي يؤجل لمزيد من الابتزاز ولمزيد من (السلبطة) تحت شعار الشطارة. فلا مواعيد مقدسة.. ولا حدود مقدسة.. ولا قرارات شرعية دولية مقدسة.. كل شيء قابل للمساومة ما دام هو (ذو بأس شديد) وله (نصيب من الملك فإذاً لا يؤتون الناس نقيرا) صدق الله العظيم..

كان الوفد الفلسطيني يدرك انه لن يستطيع ان يفرض حقوقه الشرعية في القمة الثلاثية التي خطط لها ووضع السيناريو الكامل لكل نصوصها الصهيوني دينس روس. ولم يكن الرئيس كلينتون سوى احد ابرز الممثلين للدور الذي رسمه له اللوبي الصهيوني في آخر ايام حياته في البيت الابيض. وعلى ابواب مغادرة السيدة الاولى هيلاري ذلك البيت للدخول إلى الكونغرس من خلال مجلس الشيوخ. ولكن الوفد الفلسطيني كان يدرك انه لا بد ان يكون قادرا على رفض كل ما يمكن ان يمس بالمقدسات الفلسطينية التي اصبحت حدودها هي قرارات الشرعية الدولية. وهو الامر الذي كان. والذي يفتح الابواب لا وسع الاحتمالات لما يمكن ان يكون. فماذا اذن. بعد كامب ديفيد؟!وكيف يجب ان يكون الوضع الفلسطيني على كافة الاصعدة؟

اولا: على الصعيد الفلسطيني

لقد بلغت حالة الوحدة حول الثوابت الوطنية الفلسطينية ذروتها في نفس الوقت الذي كان الوفد الفلسطيني في قلب المعركة يخوض معركة الحفاظ على الثوابت. وكما عاد الوفد محافظا على الامانة، فقد وجد من التقدير الشعبي ما يليق به من ترحاب هو في حقيقته يحمل انذارا لكل من تسول له نفسه ان يخرج عن الاجماع. فقد جاءت بعض تصريحات المرافقين في الوفد بشكل لا يليق ان يُسمح لهم بنفخ بالونات بهواء مستورد من رئات مسمومة وخاصة عندما يدور الحديث عن توطين اللاجئين وما يتطلبه ذلك من اموال. هذه التصريحات تسيء للوفد الصامد وتفتح ابواب الشكوك وفقدان الثقة لدى بعض المعارضين واصحاب نظرية المؤامرة.

ان تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية يتم من خلال اتخاذ الاجراءات التي تجسد السيادة من خلال المضي قدما بتطبيق قرارات المجلس المركزي بهذا الصدد. وفي مقدمة ذلك اجراء الانتخابات للحكم المحلي للمجالس البلدية والقروية. وكذلك للمنظمات الشعبية والغرف الصناعية والتجارية والمنظمات غير الحكومية والاحزاب والقوى. ان تعميق الديمقراطية هو المدخل الحقيقي لتجسيد السيادة الشعبية التي تشكل المقدمة الاساسية للاستقلال الوطني.

كما ان الاستحقاق الذي كان لا بد من اتخاذ قرار بشأنه بعد انتهاء مرحلة الحكم الذاتي في 13/ ايلول 2000 وهو اعلان تجسيد الدولة,كان لا بد ان يسبقه قرار اوضح من المجلس المركزي بانهاء مرحلة الحكم الذاتي، وتحديد الموعد الاكثر ملاءمة لاعلان تجسيد الاستقلال واتخاذ الخطوات اللازمة ليكون التجسيد في الزمان المحدد وعلى حدود الرابع من حزيران بما يضمن النجاح والالتفاف الشعبي والصمود في وجه مغامرة يمكن ان يقوم بها الجيش الاسرائيلي وقطعان المستوطنين. ان موعد اعلان الاستقلال في الخامس عشر من نوفمبر من تشرين الثاني عام 2000.كان هو التاريخ الاكثر ملائمة ليكون موعد اعلان تجسيد الاستقلال متطابقاً مع موعد اعلان الاستقلال الذي تم عام 88 وتكون الفترة ما بين 13 ايلول الى 15 تشرين الثاني فترة استعداد حاسمة لكل احتمالات المواجهة. ولتكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بلجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي ومجلسها الوطني هي صاحبة المسؤولية خلال هذه الفترة بحيث يتم تحويل مؤسسات السلطة الوطنية إلى مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتصبح الانتخابات المباشرة لمجلس نواب الدولة ورئيسها جزء لا يتجزأ من دستور الدولة ونظامها وقانونها الاساسي.

ثانيا: على الصعيد العربي والاسلامي

لقد حظي الوفد الفلسطيني.. ومعه الشعب الفلسطيني باحترام يعيد إلى الاذهان ذلك الاحترام الذي بزغ بعد معركة الكرامة، تلك المعركة التي اعادت الثقة بالنفس للانسان الفلسطيني، والانسان العربي والمسلم في كل مكان. هكذا كانت معركة المفاوضات في كامب ديفيد. وهكذا كان الصمود. وخاصة ان القضايا التي فجرت القمة لا تمس الوطنية الفلسطينية فحسب، وانما تشمل بعدها القومي العربي والروحي والاسلامي والمسيحي، وخاصة قضية القدس التي كانت السيف الذي دافع به الوفد عن بقية القضايا، مثل حق العودة الذي يتعلق ايضا بالدول العربية المضيفة للاجئين. ومن هذا المنطلق فان الحشد العربي والاسلامي الرسمي والشعبي كان لا بد ان ياخذ اوسع مدى من اجل دعم الموقف الفلسطيني الصامد. لقد اصبح مؤتمر القمة العربي ضرورة ملحة لا يجوز تأجيلها وخاصة ان تصريحات الرئيس كلينتون ومبعوث وزيرة خارجيته اولبرايت السيد ووكر تهدف إلى تفتيت وتشتيت الموقف العربي، وتحويله من مساند للقضية الفلسطينية وحقوقها المشروعة إلى عامل ضاغط يهدف إلى فرض التنازلات على الشعب الفلسطيني. ان الاغراءات المادية لبعض الدول العربية والتهديدات لبعض الدول الاخرى لا يجوز ان تتحول إلى ادوات في ايدي الصهيونية العالمية ضد صمود الشعب الفلسطيني. وان التحرك الاسلامي، بداية بلجنة القدس التي دعا الاخ ابو عمار إلى اجتماعها كانت تتطلب المزيد من الحشد ومن

المواقف التي تستحق مؤتمرا اسلاميا شاملا يستعيد صيغة المؤتمر الاول الذي عقد بعد محاولة حرق الاقصى عام 1969 ليقف سدا دون تدمير الاقصى الذي هو جوهر المؤامرة الصهيونية القادمة.

وان مؤتمرا اسلاميا مسيحيا من اجل القدس والمقدسات كان سيعلي كلمة الحق على الباطل ويعزز الصمود الفلسطيني في معركة المواجهة الشرسة مع الصهاينة والامبرياليين معدومي الضمير.

ثالثا : على الصعيد الدولي

لقد خسرت الولايات المتحدة دورها كوسيط نصف منحاز. فتصريحات كلينتون نقلته إلى موقع محامي الشيطان. محامي الباطل الذي تمثله لاءات باراك. ولهذا فان التحرك الدولي لا بد له ان يعزز المشاركة الفعالة في رعاية عملية السلام من خلال مجموعة الدولة الاوروبية وروسيا واليابان والصين. ودول عدم الانحياز. إلى جانب المشاركة الضرورية للامم المتحدة وامينها العام ومجلس الامن الذي هو صاحب القرارات موضع التنفيذ.

إن الجولات التي بدأها الاخ ابو عمار في مجال التحشيد الدولي بعد وضع قادة الدول الصديقة والشقيقة بحقيقة المؤامرة التي استهدفت حقوق شعبنا في كامب ديفيد تطلبت التحرك الواسع من خلال سفارات دولة فلسطين ومكاتب م. ت. ف والوفود الرفيعة المستوى لتحشيد العالم من اجل دعم الموقف الفلسطيني، ودعم قرار الشعب بتجسيد استقلاله وتتويج نضاله باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس المباركة.

القدس في السياسة الامريكية

كان التحول الفاجع في السياسة الامريكية تجاه القدس يحمل في طياته مدى خضوع السياسة الامريكية للنزعات الصهيونية. فالادارة الامريكية على مدى عقود طويلة كانت تنتهج موقفا واضحا يؤيد قرارات الشرعية الدولية التي شاركت امريكا في صياغتها والتصويت لصالحها وفي مقدمة ذلك قرار (181) الذي بموجبه تكون القدس كيانا منفصلا (Corpus Saparatum) تقع بين الدولتين العربية واليهودية وتخضع لنظام دولي خاص وتدار من قبل الامم المتحدة وبواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الهدف. وهذا القرار لم يلغ ولم يعدل في الامم المتحدة حتى الآن.

وقد شاركت امريكا من خلال موافقتها على قرار الجمعية العامة رقم 194 بتاريخ 11/12/1948 بالتأكيد على مبدأ تدويل القدس وبأن تكون لها مكانة خاصة منفصلة عن بقية فلسطين، وان توضع تحت سلطة الامم المتحدة الفعلية.

وقد عبر عن ذلك الموقف الامريكي، بعد عدوان حزيران واحتلال الضفة الغربية بما فيها القدس من قبل اسرائيل، مندوب الولايات المتحدة الدائم في الامم المتحدة السيد آرثر جولدبرغ وذلك في 14/7/1967، حيث جاء في خطابه في الجمعية العمومية لتوضيح التصويت حول القدس ما يلي:

(بالنسبة للاجراءات المحددة التي اتخذتها حكومة اسرائيل في 28/6 احب ان اوضح ان الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بهذه الا جراءات التي تمس بوضع القدس. وان حكومتي لا تعترف بان الا جراءات الا دارية التي اتخذتها الحكومة الا سرائيلية في 28 حزيران يمكن اعتبارها الفصل في الموضوع، ونحن نأسف لاتخاذ هذه الاجراءات واننا نصر على ان الاجراءات المتخذة لا يمكن اعتبارها سوى اجراءات مؤقتة ولا تفرض حكما مسبقا على الوضع النهائي للقدس) (1).

وعندما طرحت قضية القدس على طاولة المفاوضات في كامب ديفيد كان رد الرئيس كارتر على رسالة السادات على الشكل التالي: (لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة 17 ايلول 1978 والتي تحدد الموقف المصيري من القدس. وقد حولت نسخة تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء بيغن لاطلاعه.ان موقف الولايات المتحدة من القدس ينص كما عرضه السفير جولدبرغ في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 14/7/1967، ولاحقا من خلال السفير يوست في مجلس الامن للامم المتحدة بتاريخ 1/7/1969)(2).

وقد كان عرض السفير جولدبرغ كما اشرنا اليه سابقا. اما ما جاء على لسان السفير يوست في مجلس الامن فقد كان كما يلي:

(ان حكومتي تشعر بالاسف لسلسلة النشاطات، وانها قد اطلعت حكومة اسرائيل في مناسبات عدة منذ حزيران 1967 على موقفها، ونحن قد رفضنا بشكل ثابت تلك الاجراءات بأنها تشكل شيئا اكثر من تصرف مؤقت ولا نقبلها كمؤثر على الوضع النهائي لمدينة القدس) (3).

وقد اشتملت رسالة الضمانات الموجهة للجانب الفلسطيني قبل انعقاد مؤتمر مدريد على موقف امريكي من القدس ينص كما يلي:

(ان الولايات المتحدة تعارض ضم اسرائيل للقدس الشرقية. وبسط القانون الاسرائيلي عليها وكذلك توسيع الحدود البلدية للقدس. اننا نشجع جميع الاطراف على تجنب الاعمال احادية الجانب والتي من شأنها تأجيج التوتر والتي تجعل المفاوضات اكثر صعوبة وتجهض نتائجها النهائية) (4) كما اكدت رسالة الضمانات على حق الجانب الفلسطيني بطرح اية قضية على طاولة المفاوضات بما في ذلك قضية القدس الشرقية.

من الواضح ان السياسة الامريكية تجاه القدس قد مرت في ثلاثة مراحل. كانت الاولى منذ عام 1947 واستمرت حتى العام 1950، حيث كانت تتمسك بوحدة المدينة وتدويلها. ولكنها مع التغيرات التي فرضت امرا واقعا قسم المدينة إلى شطر شرقي تحت سيطرة الاردن وشطر غربي تحت سيطرة اسرائيل، اعترفت الولايات المتحدة بان الامم المتحدة غير مؤهلة لادارة المدينة وتدويلها.

وبدأت المرحلة الثانية في السياسة الامريكية تجاه القدس انطلاقا من تمسكها بقرار وحدة المدينة وممارستها على اساس انها مقسمة. فقد بدأت معظم دول العالم تتعامل مع الامر الواقع. ولكن امريكا ظلت تعلن عن موقفها الذي يرفض الاعتراف بالسيادة للاردن على الشطر الشرقي من القدس، وكذلك يرفض الاعتراف بالسيادة لاسرائيل على الشطر الغربي. وقد عينت من هذا المنطلق قنصلا عاما في القدس يعمل لتكريس وحدة المدينة ومن خلال مكتب في كل من شطري المدينة. وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1967 حيث بدأت المرحلة الثالثة. وهي مرحلة لا تزال مستمرة وهي تتميز بالقرارات المتضاربة وحتى المتناقضة، حيث ان السياسة العليا تجاه القدس كانت تتغير من رئيس إلى آخر. وقد اضيف إلى دور الرئاسة في صناعة السياسة الخارجية تدخلات الكونغرس الذي سمح لنفسه بالتدخل في شؤون القدس فاصدر قرارات بشأنها. واصبحت المعادلة المركزية للسياسة الامريكية تجاه القدس تتلخص بان الوضع النهائي لمدينة القدس لا بد من التوصل اليه من خلال التفاوض ولكن لا بد للمدينة ان تبقى موحدة.

لقد رفضت ادارة جونسون الاقرار بان القدس الشرقية ارض محتلة. وقد عارضت بذلك قرار الامم المتحدة الذي اعتبرها كيانا دوليا منفصلا. وقد ميزت ادارة كلينتون بين المدينة بشكل عام والاماكن المقدسة فيها بشكل خاص. واعتبرت الادارة ان هذه الاماكن هي بذاتها قضية وشأن دولي. وهذا الموقف من ادارة جونسون اضفى نوعا من الشرعية على الادارة الاسرائيلية من وجهة النظر الامريكية.

وكان موقف الرئيس ريغان مؤكدا على موقف جونسون الرافض لاعتبار القدس ارضاً محتلة. وقد زاد على ذلك باضفاء الشرعية على الاستيطان الاسرائيلي داخل القدس عندما احجم عن ادانة

الاستيطان الاسرائيلي داخل المدينة.

على عكس ريغان وجونسون كان موقف الرئيس نكسون الذي وصف القدس الشرقية كأرض محتلة وقد رفضت ادارة الرئيس بوش البناء داخل المدينة. وقد عبر السفير الامريكي في الا مم المتحدة سكرانتون في عهد الرئيس فورد على ان الاستيطان المدني الاسرائيلي في المناطق المحتلة بما فيها القدس هو امر غير شرعي حسب ميثاق جنيف.

في عهد الرئيس كارتر وضعت القدس كقضية على طاولة المفاوضات من خلال الرئيس السادات، ولكن بيغن رفض بشكل قاطع ان يتم أي نوع من التفاوض حول قضية القدس. ورفض مجرد تبادل الرسائل التي تحتوي على اعتراف امريكي بان القدس ارض محتلة. لقد حاول الرئيس كارتر تمرير نص ضمن الوثائق الرسمية بناء على رغبة السادات يشير إلى ان القدس ارض محتلة، ونتيجة لرفض بيغن تم الاكتفاء بالصيغة التي اشرنا اليها اعلاه وهي التأكيد على موقف السفيرين في الامم المتحدة.

كانت الرسالة التي كان من المقرر ان يوجهها الرئيس كارتر للسادات تؤكد على ان (الموقف الرسمي المبني على تصريح السفيرين، هو ما يؤكد ان الموقف الرسمي للولايات المتحدة يرى ان القدس الشرقية لا بد ان تعتبر ارضا محتلة استنادا إلى قرارات مؤتمر جنيف عام 1947 وان وضعها النهائي يتقرر من خلال المفاوضات) (5) هذه الصيغة رفضها بيغن بشكل قاطع فشطبت من الوثائق.

عندما صوتت ادارة كارتر إلى جانب القرار 465 في الاول من آذار 1980 اثار ذلك زوبعة كبرى في الولايات المتحدة دفع البيت الابيض إلى التراجع عن التصويت. لقد جاء في نص القرار ما يلي:

(ان القرار يدعو اسرائيل إلى تفكيك المستوطنات القائمة وبشكل خاص التوقف بشكل عاجل عن انشاء أو بناء أو التخطيط للاستيطان في الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس) (6). كان هذا هو النص الاول من نوعه الذي يشير إلى ان الاراضي المحتلة (عربية) وكذلك إلى اعتبار القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي المحتلة.

وقد سارع البيت الابيض بعد يومين من صدور القرار بالاعلان ان التصويت لصالح القرار وليس الامتناع قد نتج عن سوء الاتصالات، الامر الذي يستوجب الغاء كل ذكر للقدس. ولم يكتف الرئيس كارتر باعلان البيت الابيض حول التصويت على القرار 465 ففي مؤتمره الصحفي في 14 آذار 1980 قال الرئيس كارتر (ان قرار مجلس الامن بالشكل الذي تم اقراره. لم يكن متوافقا مع السياسة التي وضعتها. فهذا القرار في مجلس الامن قد انتهك مبدأين هامين واساسيين حول القدس والاستيطان في المناطق. لقد كان القرار انتهاكا لسياستي) (7). وقد تم اعتماد سياسة عهد كارتر تجاه القدس على الشكل التالي:

(اننا نؤمن بقوة على ان القدس يجب ان تبقى موحدة مع حرية الوصول إلى الا ماكن المقدسة لجميع الديانات وان وضعها سيتقرر من خلال المفاوضات من اجل السلام الشامل) (8)

اما بالنسبة للرئيس كلينتون الذي وصل إلى البيت الابيض في ظل مسيرة سلام منطلقة من مؤتمر مدريد. ففي عهده تم كسر التابو الاسرائيلي الفلسطيني من خلال الاعتراف المتبادل واتفاقية اوسلو، كان اول سؤال وجه له عشية تنصيبه يقول:

تحت اية ظروف (...) يمكنك اعتماد نقل لسفارة الولايات المتحدة من تل ابيب إلى القدس، كان جواب كلينتون كما يلي.

(انني اعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل. وان القدس يجب ان تبقى مدينة غير مقسمة. ولكنني اعتقد ان التوقيت هو القضية الحقيقية. ان نقل سفارتنا في الوقت الذي تتقدم فيه المفاوضات يمكن ان يعطل مسيرة السلام بطريقة قد تنسف الايجابيات التي تتطلع إلى تحقيقها (9).

وقد جاء التوصل إلى اتفاق اوسلو بين م. ت. ف والحكومة الا سرائيلية بعيدا عن الوساطة الامريكية التي كان يقودها في واشنطن دينس روس ومارتن انديك. وقد اشتملت اتفاقية اوسلو على نصوص تفرض النقاش والحوار والمفاوضات حول القدس. حيث تم تحديد مرحلتين خلال خمس سنوات، المرحلة الاولى الانتقالية ثم المرحلة النهائية وتشمل الدخول في المفاوضات حول الوضع النهائي بما لا يتجاوز بداية العام الثالث. وقد نصت اتفاقية اوسلو على اعتبار القدس احد قضايا الوضع النهائي. كما تمت الاشارة اليها في الملحق الاول المتعلق بالانتخابات حيث تضمن ما يلي: (فلسطينيو القدس الذين يعيشون هناك لهم الحق في المشاركة في عملية الانتخابات حسب الاتفاقية بين الطرفين) (10). كما وان الرسائل الجانبية المساندة للاتفاق تضمنت رسالة كان المفروض ان تبقى سرية ولا تنشر الا باتفاق الطرفين، وتحت ضغط المعارضة الاسرائيلية في الكنيست اضطر بيريز إلى الاعتراف بالوثيقة التي كانت رسالة موجهة من بيريز إلى هولست تتضمن الموقف من القدس وتنص كما يلي: (اود ان اؤكد ان المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية والمصالح الفلسطينية بالقدس الشرقية هي ذات اهمية قصوى ويجب ان تصان. وبناء عليه فان جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية والتي تشمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربية والثقافة والا ماكن المقدسة المسيحية والا سلامية تشكل عملا اساسيا بالنسبة للشعب الفلسطيني.ومن نافل القول الاشارة بأننا لن نعطل هذه النشاطات ولكن على العكس فان تنفيذ هذه المهمة الهامة يجب تشجيعه) (11).

لقد تميزت سياسة كلينتون بتقاطعها الاشد مع الكيان الصهيوني على الرغم من قيامها بدور الوسيط. وعلى الرغم من بعض العواطف التي اظهرها كلينتون تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الشرعية الا انه لم يصل إلى حد الاعتراف لهذا الشعب بحقه في تقرير مصيره. وتلعب الادارة الصهيونية في البيت الابيض دورها في صياغة القرار المركزي المتعلق بالقدس. وقد كان اكثر المواقف وضوحا ما جرى في كامب ديفيد. لقد حاول الرئيس كلينتون ممارسة الضغوط الاكثر قسوة. على الاخ ابو عمار والوفد المفاوض خلال مباحثات كامب ديفيد الثانية، وكان معظم الضغط ينصب حول موضوع القدس التي كانت بالنسبة للاخ ابو عمار نقطة غير قابلة للاجتهاد بالنسبة للموقف الفلسطيني والعربي. فهي ارض محتلة ولا بد من الانسحاب منها وعودتها للسيادة الفلسطينية وخاصة الاماكن المقدسة دون مشاركة أو اقتسام وظيفي مع الكيان الصهيوني. واستمر الموقف الامريكي يمارس الضغوط، ويهدد بنقل السفارة الاميركية إلى القدس وهو بذلك يعلن انتهاء دوره كوسيط ولا يزال الموقف الفلسطيني يرفض ويقاوم. وسيبقى صامدا حتى تعود القدس حرة عربية وعاصمة ابدية للدولة الفلسطينية باذن الله تعالى.

مفاوضات بالدم

عندما اخفقت كل محاولات الترغيب والترهيب في زحزحة الموقف الفلسطيني للوفد المفاوض في كامب ديفيد برئاسة الاخ ابو عمار، عن التمسك بالسيادة الكاملة على القدس المحتلة عام 1976، و خاصة المسجد الاقصى المبارك، انتهى دور طاولة المفاوضات التي ترتكز على مرجعية المسيرة السلمية. وكان لا بد للصهاينة من اقحام وسائل اخرى للتفاوض. كان لا بد من ساحة للمفاوضات بالدم. وقد استطاع باراك ان يوظف اعوانه وخصومه في المشاركة الفعلية في هذه المفاوضات. كانت تلميحاته نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الليكود، بقيادة الارهابي السفاح شارون، تتطلب اقحاما لشارون في مسلسل مفاوضات الدم. وقد اختار شارون ساحة المفاوضات التي كانت الموضوع الاكثر تعقيدا بالنسبة لباراك في كامب ديفيد. والعنوان هو الحرم القدسي الشريف. وجاء اقتحام شارون للحرم الشريف محاطا بثلاثة آلاف من جيش باراك، الذي تعهد له بالحماية. كان ذلك يوم الخميس الموافق 28 ايلول، وهو يوم يأتي

حاملا ذكرى استشهاد الرئيس عبد الناصر. ويأتي بعد عشرة ايام من ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا، التي لعب دور البطولة والاخراج فيها السفاح شارون نفسه. اي انه يوم مشحون بالغضب تأتي فيه اغارة شارون الاستفزازية، لتكون في مواجهتها رغم الحشد المسلح الكثيف ارادة فلسطينية، وقفت على رأس درج المصلى المرواني لتحول بين شارون واغارته نحو اسفل الحرم الذي يطالب باراك لليهود بالسيادة عليه تحت حجة وجود هيكل مزعوم هناك.

لقد حقق باراك من خطوة شارون الاستفزازية ما اراده ليفرض ساحة التفاوض في يوم الجمعة التالي للاغارة. يوم الصلاة في الاقصى المبارك. وكان استعداد الجيش الاسرائيلي لهدر الدم الفلسطيني ترهيبا يحاول ان يفرض التغيير في الموقف المتشبث بالسيادة على القدس، وعلى الحرم الشريف، بفضائه وسمائه وبأرضه واعماقه. وقد اثبت الشعب الفلسطيني جدارته في المواجهة على الرغم من جريمة باراك التي تعيد الى الاذهان جريمة جولدشتاين في الحرم الابراهيمي. لقد اعطيت الاوامر للجيش باطلاق الرصاص على المصلين وهم يكبرون في الركعة الثانية من صلاة يوم الجمعة. وكانت صليات الرصاص تنطلق مع (الله اكبر)، لتكون عنوان صفحة التفاوض بالدم... ولم تتوقف المواجهة عند ساحة الحرم الشريف، وعند دم المصلين والمرابطين فيه، وانما انتقلت لتعم فلسطين كلها في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجليل والمثلث والنقب، وسقط الشهداء بالعشرات، وسقط الجرحى بالمئات، واصبح الدم الفلسطيني الطاهر عنوانا للمزيد من الصمود والتشبث بالسيادة على القدس المباركة وليس دافعا للتراجع.

ومع هذا العناد الشعبي العظيم الذي قلب السحر على الساحر وجعل حكومة باراك تظهر امام العالم على حقيقتها... حكومة سفاحين قتلة. جاء موقف القيادة الفلسطينية يوم الجمعة 29/9/2000 استمرارا لموقفها التفاوضي في كامب ديفيد، واعلانا على ان الخيارات المفتوحة، بما فيها مواجهات الدم ستعزز الموقف الفلسطيني ولن ترهبة محاولات الصهاينة.

وانفجرت الانتفاضة وتردد السؤال المصحوب احيانا بالقلق المشروع... إلى أين ستصل بنا الانتفاضة الباسلة التي تعبر آفاق النضال بثقة عالية؟ ومن المنطقي ان يسترجع كل من يسأل أو يتساءل تجربة الماضي وما حققته الانتفاضات أو الهبات السابقة من انجازات قبل ان يخمد اوارها. ومن الطبيعي ان يدخل المتسائلون في مجال المقارنة بين تجربة الانتفاضة الكبرى، التي استمرت سبع سنوات في ظل احتلال بغيض، سادت فيه سياسة تكسير العظام التي شرع لها رابين، وبين الانتفاضة الراهنة التي يمارس فيها الجيش الاسرائيلي حربا من جانب واحد، وبكل انواع الاسلحة البرية والبحرية والجوية ضد شعب أعزل، وفي ظل سلطة وطنية متمسكة بعملية السلام، ولم تصدر لقواتها واجهزتها السيادية في الامن الوطني أي قرار باستخدام السلاح، على الرغم من القصف العدواني السافر الذي طال المؤسسات الرسمية للشرطة واجهزة الامن والوزارات بشكل مباشر. ومن هذا الموقف الحذر للسلطة الوطنية تجاه التصعيد، والذي تزامن مع موقف شعبي جماهيري عارم تجاه التضحية من اجل تغيير المعادلة القائمة لميزان القوى التي تحاول من خلالها اسرائيل ان تفرض مرجعيتها الخاصة لعملية السلام. اصبحت الصورة التي تسطع في الاذهان ان الانتفاضة الكبرى استطاعت ان تفرض الوجود الفلسطيني الشرعي المتمثل بمنظمة التحرير على طاولة المفاوضات بعد ان كانت ترتيبات انقضاء مؤتمر مدريد قد شطبتها حساسيتين في الصراع العربي والفلسطيني مع الكيان الصهيوني وهما قضية القدس وقضية اللاجئين.

لقد اجمع معظم الذين يحاولون الاجابة عن سؤال إلى اين؟ بان انتفاضة الاقصى والمقدس والاستقلال والعودة ستظل مستمرة حتى تحقيق الاهداف التي انطلقت الثورة من اجلها.

الهوامش

1. ارثر جولدبيرغ خطاب في الامم المتحدة .ذكره شلومو سلونيم في القدس في السياسة الخرجية الامريكية ص 197
2. شلومو سلونيم المصدر السابق ص 225
3. شارل يوست ,المصدر السابق ص200
4. وليام كوانت و, عملية السلام ص476
5. شلومو سلونيم مصدر سابق ص239
6. المصدر السابق ص238
7. المصدر السابق
8. المصدر السابق
9. المصدر السابق ص303
10. المصدر السابق ص306
11. المصدر السابق ص 309